الأمم المتحدة

A/ES-10/405–S/2007/707

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2007
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة**
البند ٥ من جدول الأعمال
**الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة**

**مجلس الأمن**
**السنة الثانية والستون**

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجّهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، في حالة تدهور مستمر حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب انتهاكات خطيرة لمسؤولياتها والتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وبينما اكتسى الخطاب الذي تستخدمه السلطة القائمة بالاحتلال نبرة أكثر إيجابية بشكل مخادع، فإن الحالة الفعلية على أرض الواقع تدهورت بصورة أكبر منذ رسالتنا الأخيرة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نتيجة لسياساتها وممارساتها غير القانونية.

واكتسبت مظاهر دعم السلام في الشرق الأوسط والالتزام به على الصعيد الدولي في الآونة الأخيرة زخما، كما يتجسد في انعقاد المؤتمر الدولي في أنابوليس، ميريلاند في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. بيد أنه من سوء الطالع أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ردت على النوايا الحسنة الدولية بمواصلة اتخاذ إجراءات على أرض الواقع ضد الشعب الفلسطيني، منتهكة بذلك حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومبرهنة على أن نواياها تتناقض مع خطاب السلام الذي تنادي به.

101207 101207 07-62768 (A)

وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال، بعد إعلانها قطاع غزة ''كيانا معاديا'' في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اتخاذ تدابير لتشديد حصارها على قطاع غزة، ومعاقبة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك عقابا جماعيا. وتمعن إسرائيل في إغلاق المعابر الحدودية لدخول قطاع غزة والخروج منه، مما يعرقل وصول وحركة الناس والسلع، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية والغذائية والطبية ومواد البناء. وعلاوة على ذلك، نفذت إسرائيل تهديداتها بقطع إمدادات الوقود عن قطاع غزة، ونتيجة لذلك أغلق حتى الآن أكثر من ٧٠ في المائة من محطات الوقود في غزة أبوابها بسبب نقص الوقود، وتوقف ٥٠ في المائة من السيارات عن الحركة، الأمر الذي ترتبت عليه عواقب خطيرة على الظروف المعيشية للسكان المدنيين.

ومما يبعث على بالغ القلق أن المحكمة العليا الإسرائيلية قد قضت أن في إمكان إسرائيل تقييد إمدادات الوقود إلى غزة كوسيلة لممارسة الضغوط. ومما يبعث على بالغ القلق أيضا أنها تدرس خطة مماثلة لقطع إمدادات الكهرباء، وطلبت من الدولة أن تقدم خطة تفصيلية بشأن هذا الأمر. وتقوم في الوقت نفسه بعرقلة هذه الخطة. ويتعارض قرار المحكمة السماح للدولة بالمضي قدما في تنفيذ تلك التدابير العقابية غير الإنسانية كل التعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهي تدابير ظالمة وغير مقبولة أخلاقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض ويدين تلك القرارات والتدابير التي تتخذها إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وينبغي مطالبة إسرائيل بالامتثال فورا لجميع التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها إزاء السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها في قطاع غزة.

وبوجه عام، فإن مواصلة الحصار وخفض إمدادات الوقود والتهديدات بوقف كامل لإمداد الوقود من إسرائيل، بوصفها المصدر الوحيد الذي يمكن للفلسطينيين الحصول منه على الوقود، يضر الآن ومستقبلا بالغ الضرر بقطاعات عديدة، منها الرعاية الصحية، والمرافق الصحية، والخدمات البيئية، والنقل، والتعليم، والتجارة، والإنتاج الصناعي، والزراعة، وطبعا بالحياة المنزلية اليومية للسكان المدنيين الفلسطينيين. ومن الضروري الإشارة إلى أن الحصار المضروب على غزة أسفر عن غلق أكثر من ٧٥ في المائة من الصناعات في قطاع غزة، مما أضاف ما لا يقل عن ١٢٠ ٠٠٠ نسمة من سكان غزة إلى قائمة العاطلين عن العمل. ويرزح كل قطاع في الاقتصاد تحت المعاناة، حيث قررت السلطة القائمة بالاحتلال ألا تسمح للسكان في غزة إلا بالحصول على ما ترى أنه ''سلع رئيسية''، وهذا لا يتضمن، حسبما أوردت التقارير الأخيرة، نصف المنتجات الغذائية الاعتيادية تقريبا التي اعتادت غزة على استيرادها. وتخلو قائمة السلع الرئيسية المسموح بها للفلسطينيين من

منتجات الألبان، وأغذية الأطفال، والملابس الشتوية، والعديد من السلع الأخرى التي تعد من المسلمات في أي مجتمع حديث.

وفي الوقت نفسه، يعاني المرضى الفلسطينيون والقطاع الطبي الفلسطيني بأكمله في قطاع غزة معاناة لا حد لها، ولا يمكن التغلب عليها أحيانا، بسبب سياسة التجويع والإذلال. وتورد تقارير المستشفيات أوجه نقص شديدة في الإمدادات الطبية الحيوية، وتنعدم في بعضها هذه الإمدادات. واضطر هذا الوضع غير المقبول المستشفيات إلى عدم إجراء سوى العمليات الجراحية الاضطرارية من الناحية الطبية. ويعاني المرضى الذين يحتاجون إلى غسيل كلى، وسائر المرضى ممن يحتاجون إلى رعاية دائمة، من التردي المتعاقب للحالة العامة في غزة، حيث أن انقطاع الكهرباء ونقص الوقود جعلا الوصول إلى عنابر غسيل الكلى مهمة شاقة، وأثرتا على ساعات تشغيلها والخدمات التي تقدمها. ويُحرم هؤلاء المرضى والعديد ممن يواصلون الانتظار من حقهم الأساسي في العلاج الطبي المنقذ للحياة نتيجة لعمل بغيض من الناحية الأخلاقية يتنافى مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ومن الجلي أن استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في اتخاذ تلك التدابير غير القانونية لن يسفر سوى عن مواصلة تردي الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة، وما سيترتب عليها من عواقب سلبية قصيرة وطويلة الأمد على السكان المدنيين، واستقرار المنطقة، وآفاق السلام.

وتواصل إسرائيل أيضا القيام بأنشطتها الاستعمارية غير القانونية في الضفة الغربية عن طريق بناء المستوطنات والجدار بصورة غير قانونية. واليوم، أعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية عن عزمها بناء ٣٠٧ وحدات سكنية إضافية في مستوطنة حارهوما الإسرائيلية غير القانونية، المنشأة في حي جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية المحتلة، في تحد صارخ للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، ولالتزاماتها في إطار عملية السلام، بما ذي ذلك في إطار خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي تكرر التأكيد عليها مؤخرا في أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وعلاوة على ذلك، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في الشهر الماضي بقتل ٣١ فلسطينيا على الأقل في أعمال عنف شتى، منها الإعدامات بدون محاكمة، والتوغلات العسكرية والغارات الجوية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، تواصل قوات الاحتلال القيام بغارات روتينية على المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، مما يقوض السلطة الفلسطينية وجهودها الرامية إلى فرض سيادة القانون. وفي غزة، دفع ٢٩ فلسطينيا آخرون حياتهم الغالية ثمنا لسياسة الحصار الإسرائيلية الوحشية وغير القانونية المفروضة على غزة

حيث قضى هؤلاء المرضى نحبهم أثناء انتظار ''التصريح الأمني'' للسلطة القائمة بالاحتلال من أجل الوصول إلى العلاج الطبي غير المتوفر في غزة التي تعاني من الحصار والفقر.

وخلال السنوات السبع الماضية، استخدمت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عددا من الذرائع لتبرير استخدامها لتلك السياسات غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، من بينها سياسة الإعدام خارج نطاق القانون والحصار الخانق. بيد أنه خلال الأشهر الستة الماضية، تجاوز الحصار الإسرائيلي المكثف لقطاع غزة والذي أصابه بالشلل كل الحدود، وانتهك كافة أعراف ومبادئ القانون الدولي، وما ترتب عليه من عواقب وخيمة غير مبررة تحت أي عذر قد تتعلل به القوة القائمة بالاحتلال. وتعجل تلك الممارسات الإسرائيلية بتحويل قطاع غزة بأكمله والمقيمين فيه البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة إلى سكان يعتمدون كل الاعتماد على الهبات والمساعدات لكي يظلوا على قيد الحياة. وبات الوضع الإنساني على شفا الانهيار، ولم يعد من المقبول أو المبرر أن يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين، ويسمح باستمرار هذا الانتهاك المستهجن للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ويتحمل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مسؤوليات جلية في هذا الخصوص. كما أن الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة تتحمل مسؤولية إضافية تتمثل في صون الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف، وينبغي ألا تستثنى من ذلك الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وختاما، أود أن أكرر أن الزخم الذي اكتسبته جهود ومحادثات السلام في الآونة الأخيرة بشأن المسار الفلسطيني – الإسرائيلي لا يعفي السلطة القائمة بالاحتلال من التزامها باحترام القانون الدولي، ولا يمنح إسرائيل بطاقة مجانية لانتهاك حقوق الإنسان. كما أنه لا يعفي المجتمع الدولي من التزاماته بمواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ودعوة إسرائيل لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والامتثال لها. ومثل هذا الامتثال والاحترام، جنباً إلى جنب مع التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية المباشرة المستأنفة، هو ما سيؤدي إلى تغيير الوضع على أرض الواقع، وفي حياة الناس، وما سيدفع حقا عملية السلام إلى الأمام.

ونتابع بهذه الرسالة رسائلنا السابقة الموجهة إليكم والبالغ عددها ٣٠٠ رسالة بشأن الأزمة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/3000/921) إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (A/ES-10/404-S/2007/634)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع جرائم الحرب هذه وعن إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وإلحاقا بالرسائل المذكورة أعلاه، يؤسفني أشد الأسف أن أبلغكم بأنّ ما لا يقل عن ٥٢ فلسطينيا مدنيا آخرين، من بينهم أطفال، قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وبذلك يرتفع العدد الكلي للشهداء الذين سقطوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٧٨٣ ٤. (وترد أسماء الشهداء الذين عُرفت هويتهم في مرفق هذه الرسالة).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم

**مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجّهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة**

**أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية***

(الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ – الثلاثاء ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ )

الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١ – فريد إبراهيم أبو عودة

٢ – محمد يوسف حمد

٣ – أحمد إبراهيم أبو طاحون

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٤ – بلال أبو عواد

٥ – ماهر أبو طير

٦ – محمد رضوان

٧ – إسماعيل قديح

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٨ – محمود فائق الحاج

الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٩ – محمد حربي صيام

الأحد، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

١٠ – زاهر سليمان العر

١١ – أشرف زاهر العر

١٢ - محمد أبو هربيد

١٣ - هاشم خضورة

السبت، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

١٤ - جهاد ناصر النباهين (١٦ عاما)

١٥ - بلال أحمد النباهين (١٧ عاما)

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

١٦ - عائد البياري

١٧ - محمد القيشاوي

١٨ - محمد شبات

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

١٩ - جيفارا أحمد صالح

٢٠ - أحمد علي أبو ستة

٢١ - محمد زكي النجار

الخميس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٢٢ - سالم أحمد أبو سعدة

٢٣ - نضال النجار

السبت، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٢٤ - طلال سلامة أبو شغيبة

٢٥ - رأفت سلامة أبو شغيبة

الأحد، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٢٦ - علاء الزريعي

٢٧ - يوسف حسين موسى (١٩ عاما)

٢٨ - محمد زكي قوزح

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٢٩ — مصعب عبدالكريم الجعبير

٣٠ - عبد الهادي أبو جبين

٣١ - أنس العيلة

٣٢- فادي عبد الستار عساف

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٣٣ - علي الصوفي

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٣٤ - رامي أبو الروس

٣٥ - عصام سعدي حمدان

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٣٦ - شاهر شاهين

٣٧ - عماد أبو طعيمة

٣٨ - عبدالله الأسطل

٣٩ - هاني أبو رومية

السبت، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٤٠ - زياد سليمان أبو عترة

٤١ - محمد سليمان أبو عترة

٤٢ - إبراهيم أسعد البريم

٤٣ - تامر محمود أبو جامع

٤٤ - جهاد فوزي القديح

الأحد، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٤٥ - باسم الحلو

الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٤٦ - فراس قصقص

٤٧ - إسلام عبد النبي

٤٨ - عزيز ساري

٤٩ - محمد أبو مهادي

الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٥٠ - عبد الرحمن أبو غزة

٥١ - سمير الدقران (١٨ عاما)

٥٢ - سليمان الحولي

* بلغ إجمالي عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما مجموعه ٧٨٣ ٤.